الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية
قسم الحوكمة المحلية

الرقم التسلسلي:.....
الرمـــــــــز:.....

مذكرة ماستر

الشعبة : حوكمة محلية **التخصص: علوم سياسية**

الإدارة العامة في الدول النامية

" دراسة حالة : الأردن

مقدمة من طرف الطالب:
صلاي حسام

تحت إشراف الأستاذة:
كبابي سهام

أعضاء اللجنة

الأستاذ : بوروني زكرياء رئيسا
الأستاذة : كبابي سهام مشرفا و مقررا
الأستاذة : صالحي وداد عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014 / 2015
دورة : جوان

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول : الإطار النظري للإدارة العامة في الدول النامية	06
المبحث الأول : ماهية الإدارة العامة	06
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للإدارة العامة	07
الفرع الأول : الإتجاهات المختلفة في تعريف الإدارة العامة	07
الفرع الثاني : نشأة و تطور الإدارة العامة	12
الفرع الثالث : الأهمية و والوظائف	19
المطلب الثاني : مضامين دراسة الإدارة العامة	22
الفرع الأول : طبيعة الإدارة العامة	22
الفرع الثاني : علاقة الإدارة العامة بالعلوم الأخرى	23
الفرع الثالث : مداخل دراسة الإدارة العامة	29
المبحث الثاني : ماهية الدول النامية	37
المطلب الأول : تعريف الدول النامية	37
المطلب الثاني : تصنيفات الدول النامية	41
الفرع الأول : تصنيف الدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية	41
الفرع الثاني : التصنيف متعدد المعايير	42
المطلب الثالث : خصائص الدول النامية	45
الفرع الأول : الخصائص الديموغرافية والإجتماعية	46
الفرع الثاني : الخصائص السياسية و المؤسساتية .	47
الفرع الثالث : الخصائص الإقتصادية	47
المبحث الثالث : واقع التنظيم الإداري في الدول النامية	48
المطلب الأول : الخصائص المشتركة للإدارة العامة في الدول النامية	48
المطلب الثاني : الفساد الإداري في الدول النامية	51
الفرع الأول : تعريف الفساد الإداري	51
الفرع الثاني : أسباب الفساد الإداري في الدول النامية	53
الفرع الثالث : صور الفساد الإداري في الدول النامية وطرق علاجه	58
المطلب الثالث : الإصلاح الإداري في الدول النامية	64
الفرع الأول : تعريف الإصلاح الإداري	64
الفرع الثاني : أهداف ومراحل الإصلاح الإداري في الدول النامية	66
الفرع الثالث : مؤشرات نجاح الإصلاح الإداري في الدول النامية	69

الفصل الثاني : واقع الإدارة العامة في المملكة الأردنية	75
المبحث الأول : بطاقة تقنية حول دولة الأردن	75
المطلب الأول : الواقع الجغرافي و الديمغرافي	75
الفرع الأول : الإطار الجغرافي	75
الفرع الثاني : الإطار السكاني	77
المطلب الثاني : الواقع السياسي	78
المطلب الثالث : الواقع الإقتصادي و الإجتماعي	83
الفرع الأول : الحالة الإقتصادية	83
الفرع الثاني : الحالة الإجتماعية	94
المبحث الثاني : طبيعة الجهاز الإداري الأردني	100
المطلب الأول : فواعل البناء الهيكلي التنظيمي في الأردن	100
الفرع الأول : الأجهزة الحكومية و الإدارية	100
الفرع الثاني : الموظف الإداري في الأردن	102
المطلب الثاني : الفساد الإداري في الأردن	105
الفرع الأول : المشاكل العامة للجهاز الإداري الأردني	105
الفرع الثاني : تقارير و إحصائيات حول الفساد الإداري في الأردن	108
المبحث الثالث : أساليب التنمية الإدارية و الإصلاح الإداري في الأردن	117
المطلب الأول : الجهود الأردنية في الإصلاح الإداري	117
الفرع الأول : التجارب السابقة في الإصلاح الإداري	117
الفرع الثاني : التجارب الحديثة في الإصلاح الإداري	119
المطلب الثاني: مرتكزات الإصلاح الإداري في الأردن	121
الفرع الأول : تخطيط الموارد البشرية	121
الفرع الثاني : اللامركزية و تحديث التشريعات و القوانين	125
الفرع الثالث : الخصخصة والرقابة	129
المطلب الثالث : مؤسسات الإصلاح الإداري و معوقاتها	134
الفرع الأول : تصنيف مؤسسات الإصلاح الإداري في الأردن	134
الفرع الثاني : معوقات مؤسسات الإصلاح الإداري في الأردن	146
خاتمة	151

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مساهمة الحضارات في بلورة الفكر الإداري	13
2.1	نقاط الإختلاف بين الإدارة العامة و الإدارة الخاصة	28
3.1	تصنيف الدول النامية حسب Grellet	43
4.1	عوامل الفساد الإداري	58
1.2	الخريطة الجغرافية و السياسية لدولة الأردن	76
2.2	عدد السكان في الأردن لسنوات مختارة (مليون نسمة)	77
3.2	المديونية الخارجية و خدمة الدين في الأردن للسنوات (2000-2005) بالدينار	86
4.2	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (نسبة مئوية)	86
5.2	معدل البطالة في الأردن حسب الجنس و فئات العمر للسنوات (1987-1993-1998)	88
6.2	معدل البطالة في الأردن لسنوات مختارة (نسبة مئوية)	91
7.2	معدل الفقر و توزيع الدخل في الأردن وفق خط الفقر الدولي (دولار واحد باليوم)	92
8.2	الإيرادات و النفقات لصندوق التأمين خلال السنوات (2003-2007) (بالألف دينار)	95
9.2	الإنفاق على التعليم في الأردن للمدة (1985-2002)	98
10.2	معدلات الأمية لأكثر من (15) سنة حسب فئات الأعمار و النوع الاجتماعي.	98

يعتبر الجهاز الإداري الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها و بواسطتها تنفيذ خطط الحكومة وبرامجها المختلفة ، فهو من أهم الركائز التي تعد سندا لأي بناء في النظام السياسي باعتباره يمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة لأنه المحتكر لجانب المخرجات التي يقدمها النظام السياسي في إطار ما يعرف ببرنامج السياسة العامة لأي دولة ، فقد أصبح له دورا فاعلا في وضع الخطط ورسم السياسات التي تعهد الحكومة إليه في تنفيذها ، و لهذا السبب أصبحت الدول رغم اختلاف أنظمتها السياسية ومعتقداتها الأيديولوجية تولي أجهزتها الإدارية عناية خاصة و تعمل باستمرار على تطويرها و تنميتها ، بهدف رفع مستوى كفاءتها و تحقيق الأهداف المناطة بها بكل فاعلية بما يتوافق مع تطور مجتمعاتها على كافة المستويات ، لكن جهود هذه الدول في تنظيم الجهاز الإداري كانت بدرجات متفاوتة فهناك دول أعطت التنظيم الإداري قدرا كبيرا من الإهتمام فأنشأت وزارات متفرغة للتنمية الإدارية أو مجالس متخصصة مهمتها تطوير الجهاز الإداري بصورة مستمرة بقصد مواكبة حركة التطور في مختلف المجالات ، و الأخذ بكل ماهو حديث في مجال العلوم الإدارية المتطورة باستمرار وفي هذا الصدد نخص بالذكر الدول المتقدمة ، مقابل هذا نجد أن الدول المتخلفة و إن كانت تولي إهتماما للتنظيم الإداري إلا أنه أقل قدرا مقارنة باهتمام الدول المتقدمة ، ومرجع ذلك كون هذه الدول – الدول النامية – أوكلت مهمة تطوير الأجهزة الإدارية إلى بنى تنظيمية أدنى .

ولا شك أن هناك إهتماما في الحسبان بعملية تنظيم الجهاز الإداري لأي دولة سواءا أكانت دولة متقدمة أو نامية مهما اختلفت الأساليب و مهما اختلف مستوى الأجهزة المناط بها القيام بهذه المهمة ، لكن مدى نجاعة هذا الجهاز يتوقف على مدى الإهتمام النابع من الإقتناع بأهمية الجهاز الإداري و إعداده الجيد تنظيما و أسلوبا و أفرادا ، فكيف يمكن لنا أن نتصور أن باستطاعة أية دولة تنفيذ خططها التنموية في المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و غيرها و تقديم خدماتها المختلفة لمواطنيها مالم يكن لديها جهاز إداري متكامل قادر على تنفيذ تلك الخطط بالكفاءة المطلوبة. و انطلاقا من هذه المعطيات يتسنى لنا طرح الإشكالية التالية :

إزدادت في الآونة الأخيرة المطالب التي تنادي بضرورة الإهتمام وحماية أجهزة الإدارة العامة ،فكيف يمكن بحث واقع الإدارة العامة في الدول النامية بالنظر إلى خصوصية هذه الدول و طبيعة الأنظمة السياسية فيها و كذا تمايز الواقع الإجتماعي و الإقتصادي لكل دولة بما فيها حالة الأردن ؟؟؟